بنك البلاد

(شركة مساهمة سعودية)

التقرير السنوي لمجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

السادة: مساهمي بنك البلاد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك البلاد التقرير السنوي عن أداء البنك بشركاته التابعة وأنشطته الرئيسية وإنجازاته للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

النتائج التشغيلية:

بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي البنك للعام 2016م مبلغ 808 مليون ريال سعودي، بارتفاع نسبته 2.5% عن العام 2015م، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخل العمليات بنسبة 13% لتبلغ 2,594 مليون ريال نتيجة للنمو في صافي دخل محفظة الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 21.3% لتصل إلى 1,410 مليون ريال.

في مقابل ذلك ارتفع اجمالي مصاريف العمليات بنسبة 18.5% لتبلغ 1,785 مليون ريال نتيجة للزيادة في المخصصات المجنبة لمحفظة التمويل و الاستثمار وكذلك في بند مصاريف عمومية وإدارية أخرى.

صافي الدخل العائد لمساهمي البنك السنة للسنوات الخمس الماضية (بملايين الريالات)

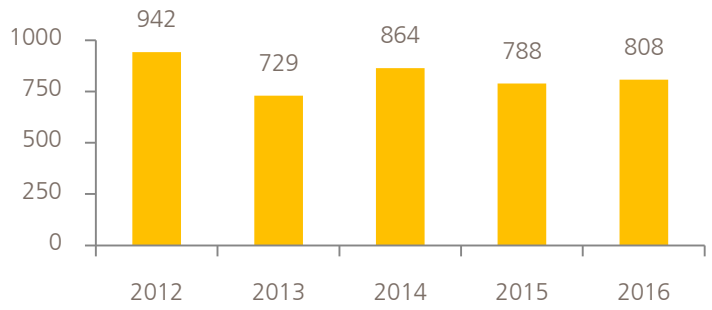

إجمالي دخل العمليات للسنوات الخمس الماضية (بملايين الريالات)

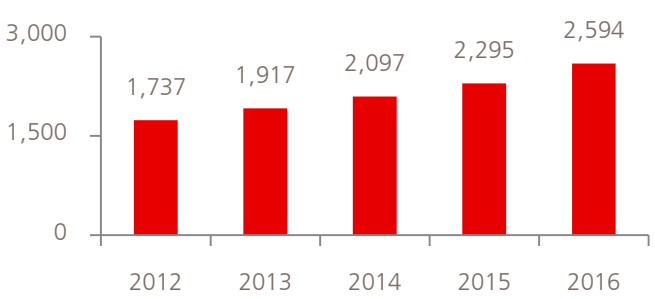

المركز المالي:

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2016م، مبلغ 53,893 مليون ريال سعودي بارتفاع نسبته 5.2% عن العام الماضي، وبلغت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي 40,235 مليون ريال سعودي، مسجلة انخفاضاً بمبلغ 1,945 مليون ريال سعودي عن العام السابق اي بنسبة 4.6% كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنهاية عام 2016م، إلى 36,178 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 34,255 مليون ريال سعودي للعام السابق بارتفاع نسبته 5.6%.

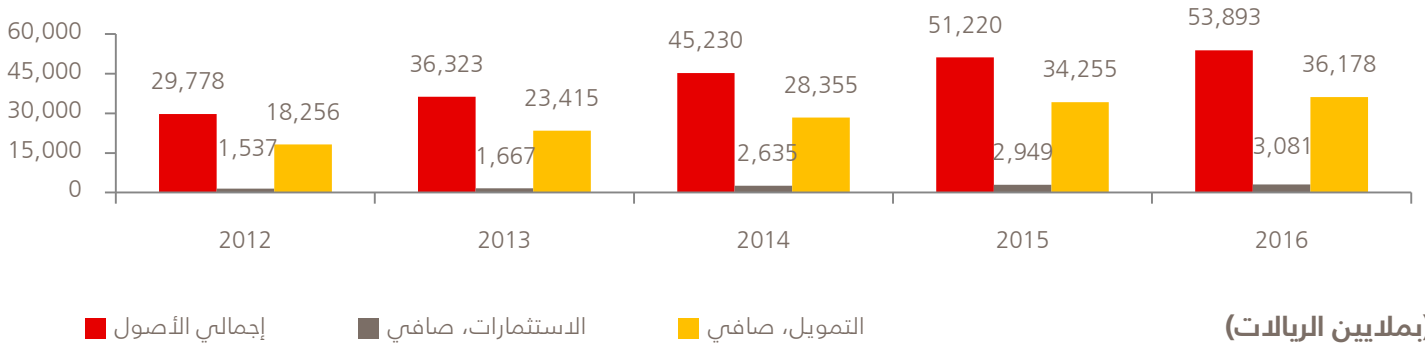

(بملايين الريالات)

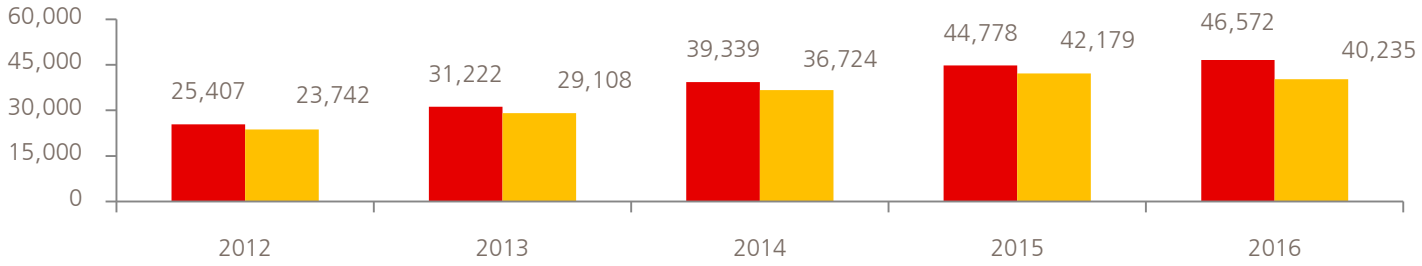

(بملايين الريالات)

تكوين الموجودات (بملايين الريالات)

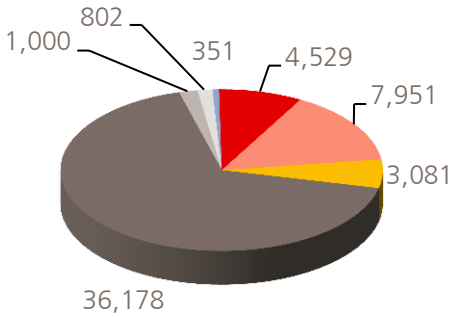

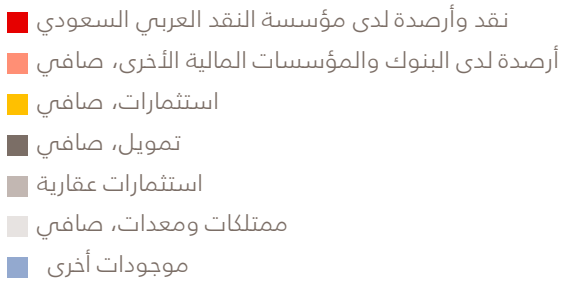

تكوين المطلوبات (بملايين الريالات)

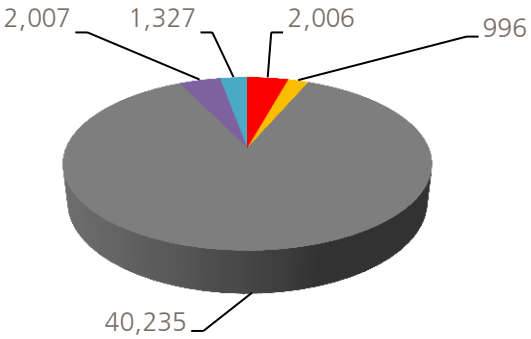

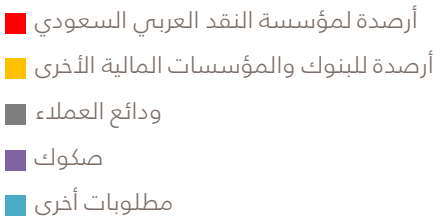

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك بنهاية عام 2016م، مبلغا قدره 7,281 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 6,442 مليون ريال سعودي في نهاية عام 2015م وبارتفاع نسبته 13% وبلغ عدد الأسهم العادية المصدرة 600 مليون سهم، كما بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2016م، نسبة 20.5 % مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%. هذا وقد حقق البنك عائداً على متوسط الموجودات بلغ 1.54% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 11.77% وبلغت ربحية السهم 1.35 ريال للسهم الواحد.

تكوين حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك (بملايين الريالات)

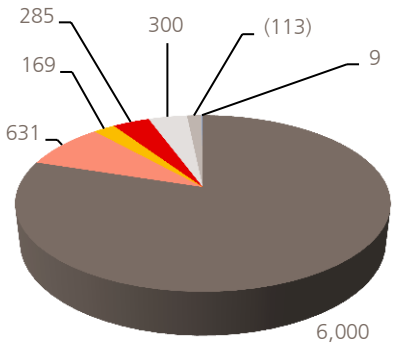

مقارنات مالية

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة: **(بملايين الريالات السعودية)**

	2016	2015	2014	2013	2012
الاستثمارات، صافي	**3,081**	2,949	2,635	1,667	1,537
التمويل، صافي	**36,178**	34,255	28,355	23,415	18,256
إجمالي الأصول	**53,893**	51,220	45,230	36,323	29,778
ودائع العملاء	**40,235**	42,179	36,724	29,108	23,742
إجمالي المطلوبات	**46,572**	44,778	39,339	31,222	25,407
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**7,281**	6,442	5,891	5,101	4,371

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة: **(بملايين الريالات السعودية)**

	2016	2015	2014	2013	2012
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	**1,410**	1,162	1,019	947	840
دخل أتعاب وعمولات، صافي	**817**	779	719	666	645
مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي	**311**	317	293	245	234
إجمالي دخل العمليات	**2,594**	2,295	2,097	1,917	1,737
عكس مخصص انخفاض مرابحات بضائع	**-**	-	-	(5)	-
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	**47**	13	-	-	-
(مخصص / (عكس مخصص) انخفاض التمويل، صافي	**191**	79	(8)	175	275
إجمالي مصاريف العمليات	**1,785**	1,506	1,233	1,188	1,168
مكاسب غير تشغيلية	**-**	-	-	-	373
صافي الدخل للسنة	**809**	788	864	729	942
العائد الى:					
مساهمي البنك	**808**	788	864	729	942
الحصة غير المسيطرة عليها	**1**	-	-	-	-
صافي الدخل للسنة	**809**	788	864	729	942

التحليل الجغرافي لإيرادات البنك والشركات التابعة:-

تحليل لإجمالي الإيرادات حسب المناطق (بملايين الريالات السعودية)

	الوسطى	الغربية	الشرقية	الإجمالي
إجمالي الإيرادات لعام 2016	1,633	566	395	**2,594**

تتحقق معظم إيرادات البنك وشركاته التابعة بشكل رئيسي من نشاطاتهم داخل المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات أو مؤسسات تابعة تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

المعايير المحاسبية المطبقة

يتبع بنك البلاد في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية (IFRS). كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة السوق المالية قد أصدرت تعميما تؤكد بموجبه على مجالس إدارات الشركات ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة للعامين الماليين 2015 م و 2016 م لتفاصيل خطة تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة بعد استكمال اعتمادها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 1 يناير 2017م، أو بعده بالإضافة إلى مراحل تطبيق الخطة ومدى استعداد الشركة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في 1 يناير 2017م.

وبما أن البنك يتبع بالفعل معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمه المالية الموحدة, فليس لدية أية خطط فيما يتعلق بما ورد بالتعميم المذكور.

أهم الجوائز والانجازات:

حقق البنك العديد من الجوائز وأبرزها:

- حصول بنك البلاد على **المركز الـ 25 في قائمة أكبر 100 شركة سعودية لعام 2016م** التي تصدرها **صحيفة الاقتصادية.**
- **المركز الأول من بورصة ماليزيا لتداول السلع:** حصل قطاع الخزينة في عام 2016م على جائزة افضل متعامل اجنبي بالسلع والمقدمة من بورصة ماليزيا.
- **تتويج شركة "البلاد المالية" كأفضل صندوق محلي بالشرق الأوسط التي تمنحها مؤسسة تومسون رويترز ليبر،** تقديراً لأداء صندوق "أموال" والذي يستثمر في أسهم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

استراتيجية البنك والخطط المستقبلية:

تأكيدا على استمرار البنك بالالتزام بقيمه المؤسسية، وتوافقًا مع التغييرات الاقتصادية الراهنة، قام مجلس ادارة البنك خلال العام 2016م بتحديث الاستراتيجية المعتمدة منذ عام 2013م وتمديدها للسنوات الخمس القادمة (2017 – 2021م)؛ حيث تمت مراجعة التوجهات الاستراتيجية مع الأخذ في الحسبان الفرص الاستثمارية المتوقعة، ومستويات المخاطرة المقبولة، لتحقيق رؤية البنك وأهدافه المتمثلة بزيادة حصته السوقية، وتحقيق النمو في الايرادات وصافي الارباح وزيادة قاعدته الرأسمالية، إذ استهدفت الخطط الاستراتيجية توسيع قاعدة عملاء قطاعات الاعمال بشرائحهم المختلفة، ورفع معايير جودة الخدمات المقدمة لهم، وطرح منتجات وخدمات جديدة عصرية وآمنة تناسب طموحاتهم. كما تضمنت الاستراتيجية زيادة فعالية قنوات البنك المصرفية والمالية، ورفع الإنتاجية بشكل عام عن طريق تحسين فعالية الإجراءات، وأداء الفروع وانتشارها، ومواقع أجهزة الصرف الآلي، وتطوير البنية التحتية التقنية والتشغيلية.

التوسع بالخدمات البنكية:

خلال العام 2016م، تم اعادة دراسة انتشار الفروع وتم اقفال 6 فروع ليبلغ عدد الفروع العاملة 114 فرعاً، كما تم افتتاح عدد (5) مراكز لإنجاز ليبلغ عدد مراكز انجاز (176) مركزا . وفي مجال الخدمات البنكية الإلكترونية بلغ عدد الأجهزة الصرف الآلي العاملة في نهاية 2016م، عدد 896 جهازاً. كما تم إضافة 3,724 جهازاً لنقاط البيع خلال العام 2016م، ليبلغ عددها 7,978 جهازاً بنهاية عام 2016م.

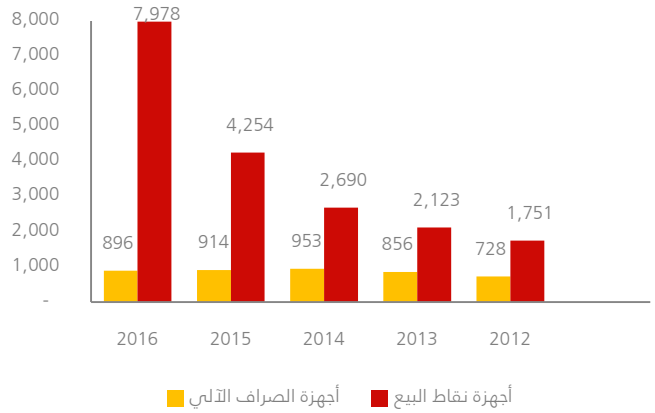

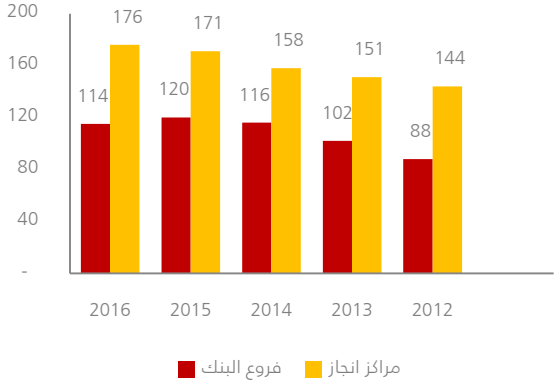

المسئولية المجتمعية:

يؤمن بنك البلاد بان مسئولية المجتمعية هي: "التزام أخلاقي وديني وقانوني من قبله تجاه المجتمع تحقيقاً للتكافل والتعاون ومساهمةً في تكوين وحماية مصالح أفراده وزيادة تقدمه ورفاهيته والحفاظ على البيئة وصيانتها وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".

وإيمانا من بنك البلاد -كبنك إسلامي رائد- بدوره وواجبه تجاه المجتمع وتطبيقاً لالتزامه الأخلاقي والديني والقانوني النابع من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتفعيلاً لواجب التكافل والتعاون، فقد حرص البنك على تجسيد رؤيته ورسالته -ليس فقط- من خلال خدماته ومنتجاته المصرفية والمالية، بل وبالتزامه الدائم بخدمة مجتمعه في مختلف المجالات للمساهمة في تحقيق وحماية مصالح أفراده، وزيادة تقدمه ورفاهيته، والحفاظ على البيئة وصيانتها، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ربوع الوطن، فلم يتخذ البنك من المسئولية المجتمعية ركيزة أساسية لتوجهاته وصنع سياساته وخططته وقراراته الاستراتيجية، -فحسب- بل وضمنها عملياته اليومية ونشاطاته، بتعزيز الوعي الداخلي لدى منسوبيه بالمسئولية المجتمعية وإتباع أفضل الممارسات لتطبيقها لتصبح المسئولية المجتمعية ضمن ثقافة البنك وبيئة التزامه.

لذا عمل البنك على إصدار سياسة جديدة للمسئولية المجتمعية معتمدة من الجمعية العامة رُوعي فيها افضل الممارسات والمعايير الدولية والمحلية المعتمدة ذات الصلة، كما ترجم مسئوليته المجتمعية على أرض الواقع من خلال طرح ودعم المبادرات والبرامج والمشاريع المجتمعية والبيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة، وتبنيه للاستثمار الأخلاقي والمسئول مجتمعياً.

ومن ابرز مبادرات البنك لعام 2016م، في مجال المسؤولية المجتمعية:

- **رعاية برنامج اجيال حفظ النعمة بالتعاون مع جمعية "إطعام"** والذي يهدف الى تثقيف النشء بأهمية حفظ النعم والحد من اهدارها.
- **دعم المؤسسة الخيرية للعناية بمساجد الطرق "مساجدنا"** بعدد ثلاث سيارات لتسهيل مهمة المؤسسة في صيانة ونظافة مساجد الطرق.
- **اقامة فعالية ترفيهية للأطفال** الايتام بالتعاون مع **جمعية انسان** وذلك بمناسبة اليوم العالمي لليتيم.
- **دعم المرضى المحتاجين بأجهزة طبية** متنوعه بالتعاون مع لجنة اصدقاء المرضى بالرياض.
- **تقديم ادوات واجهزة طبية وتعليمية للمكفوفين** لتيسير قيامهم بأعمالهم اليومية وذلك بالتعاون مع **جمعية المكفوفين الخيرية " رؤية".**
- **توزيع سلال غذائية على الاسر المحتاجة في شهر رمضان المبارك.**
- **تقديم سيارة اسعاف مجهزة لجمعية طهور** لرعاية ومساندة مرضى السرطان.
- **تقديم كسوة الشتاء لطلاب وطالبات التعليم العام في المناطق الشمالية** تزامنا مع دخول فصل الشتاء.
- **اقامة حملة للموظفين للتبرع بالدم** لصالح المرضى المحتاجين في مستشفى الامام عبدالرحمن الفيصل بالرياض.
- **رعاية بطولة شهداء الواجب لكرة القدم في مدارس الرياض** الاهلية والذي تم فيه تكريم ابناء شهداء الواجب وتقديم عدد كبير من الهدايا القيمة لهم.
- **معايدة المصابين من الجنود المرابطين على الحد الجنوبي** في عيد الفطر حيث تمت زيارة المصابين المنومين في المستشفى العسكري بالجنوب من قبل مدير فروع المنطقة الجنوبية وعدد من سفراء البلاد الذين قدموا التهاني بعيد الفطر لعدد كبير من ابطال الحد الجنوبي المصابين وقدموا لهم باقات الورود والشوكولاتة.
- **اقامة فعالية ترفيهية لأبناء شهداء الواجب وتكريمهم خلال مهرجان ابها الصيفي للتسوق 2016 الذي رعاه البنك.**
- **المشاركة في برنامج وزارة التعليم "وظيفتك بعثتك"** لتوظيف عدد من خريجي البرنامج في البنك بعد حصولهم على الشهادة الجامعية.
- **انشاء "كرسي بنك البلاد البحثي للتجارة الالكترونية" بالتعاون مع الجامعة السعودية الالكترونية** و الذي يهدف الى تحقيق الريادة والسبق العلمي في مجال أبحاث ودراسات تطوير التطبيقات والأدوات في التجارة الإلكترونية وكذلك التعرف على ظروف وطبيعة النمو المناسب في بناء نظم إلكترونية مميزة تخدم التعاملات التجارية الإلكترونية، وتتحلى بالمزيد من الأمان التقني ويسهل على المجتمع التعامل من خلالها بشكل مثالي.

- **رعاية طباعة كتب دراسات المعايير الشرعية للمعاملات المصرفية الاسلامية** بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية "أيوفي".
- **تنظيم زيارات لطلاب الدراسات العليا المختصين بالاقتصاد والمصرفية الاسلامية لمقر الإدارة العامة للبنك** للتعرف على الجانب العملي من تطبيق معايير المصرفية الاسلامية في قطاعات البنك المتنوعة.
- **القيام بحملة اعلامية تثقيفية عن مسائل التمويل العقاري** المبنية على مبادئ الاقتصاد الاسلامي وذلك عن طريق نشر فيديوهات قصيرة لكل مسألة على حده.

توزيع نسخ القاموس المصرفي الاشاري (المصطلحات البنكية بلغة الاشارة) والذي انشاه بنك البلاد لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم حيث **يعد اول قاموس للمصطلحات المصرفية بلغة الإشارة بالشرق الاوسط.**

الشركات التابعة للبنك:

يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة موضحة فيما يلي:

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس المال	الدولة المحل الرئيس لعملياتها	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة البلاد للاستثمار البلاد المالية	20 نوفمبر 2007	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية	200 مليون ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100
شركة البلاد العقارية المحدودة	17 سبتمبر 2006	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه	500 ألف ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100
صندوق مكة للضيافة	12 اكتوبر 2016	الاستحواذ على عقارات بهدف توزيع عوائد على المساهمين من خلال تأجير هذه العقارات وبهدف زيادة رأس المال من خلال بيع العقارات لاحقاً	200 مليون ريال سعودي	مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%80

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية وصندوق مكة للضيافة و يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة".

الاستثمارات الاستراتيجية:

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس المال المصرح	رأس المال المدفوع	الدولة المحل الرئيس لعملياتها	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة بيان للمعلومات الائتمانية	28 ديسمبر 2015	تمارس الشركة نشاط تقديم خدمات المعلومات الائتمانية وخدمات التقييم الائتماني والاستشارات الائتمانية للشركات والمؤسسات التجارية.	100 مليون ريال سعودي	50 مليون ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%15

مجموعات و قطاعات الاعمال والأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة:

يمارس البنك بشركاته التابعة الأنشطة الرئيسية التالية: :

نشاط مصرفية الأفراد (التجزئة)	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالإيداعات وتمويل الأفراد والحوالات وصرف العملات الأجنبية.
نشاط مصرفية الشركات	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء الاعتباريين كالودائع والتمويل والخدمات التجارية للعملاء.
نشاط الخزينة	يشمل سوق المال والتجارة وتقديم خدمات الخزينة.
نشاط خدمات الاستثمار والوساطة	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

ملخص لأعمال مجموعات وقطاعات الاعمال للبنك وشركاته التابعة:

مجموعة مصرفية الافراد :

خلال عام 2016م، تم تنمية الأعمال بإطلاق عدة منتجات وخدمات منها منتج التمويل العقاري المرن (بصيغة المرابحة) والتمويل العقاري بصيغة الإجارة والتمويل التعليمي والتمويل الإضافي بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري والتمويل الشخصي مقابل الرهن العقاري، بالإضافة لتوقيع عدة اتفاقيات تسويقية عقارية وتصميم برامج وعروض تسويقية لعدد من جهات العمل.

كما تم اطلاق عدد من بطاقات الائتمان ومسبقة الدفع الجديدة والمنتجات والخدمات اضافة الى المنتجات والخدمات الموجودة مسبقا مثل الحسابات والخدمات المصاحبة لها والتمويل (الشخصي، والعقاري، والسيارات) والبطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع وإدارة العلاقة مع العملاء وخدمات الصراف الآلي ونقاط البيع وصناديق الأمانات و خدمة البلاد معك وخدمة صرف العملات وتقديم الضمانات وخدمة سداد والإيداع والسحب وخدمات عملاء المصرفية الخاصة وصرف العملات والحوالات الداخلية والخارجية.

كما تم تطوير خدمة التواصل مع العملاء من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بحيث أصبحت الخدمة تقدم للعملاء على مدار الساعة من خلال فريق العمل في مركز الاتصال.

ستواصل مجموعة مصرفية الافراد في العام 2017م العمل على توسيع قاعدة العملاء وتنمية العوائد بطرح منتجات جديدة تلبي رغبات عملائه عبر استحداث اساليب متطورة وحديثة في جذب واستقطاب عملائه وتلبية تطلعاتهم الحالية والمستقبلية.

قطاع انجاز

حقق قطاع إنجاز خلال العام الماضي نمواً ملحوظاً خلال العام 2016م ليصبح إنجاز في الوقت الراهن احد اهم مقدمي خدمة التحويلات المالية وبيع وشراء العملات الاجنبية على مستوى المملكة. وتأتي ثقة عملاء إنجاز انعكاسا لما يشهده القطاع من التطوير المستمر لقنوات التحويل, وتطوير الانظمة لتتواكب مع التطور التكنولوجي العالمي, و طرح منتجات وخدمات جديدة خلال العام 2016م بالإضافة الى توسيع شبكة المراسلين من خلال التعاقد مع كبرى البنوك في كافة انحاء العالم, بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لمراكز إنجاز التي بلغ عددها 176 مركزاً بنهاية عام 2016م.

مجموعة مصرفية الشركات:

خلال عام 2016م استمر البنك في تنويع وتعزيز الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء للوصول بالخدمات المقدمة للعملاء إلى أرقى الخدمات وآخر ما وصلت إلى التقنيات وبدرجات أمان عالية، ومن ضمن أكبر اهتمامات البنك هو إيلاء العناية الخاصة والمتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث طرح البنك عدد من المنتجات التمويلية وتم خلال العام إنجاز جزء كبير وهام من مبادرات ومنتجات سوف يتم طرحها تباعاً خلال عام 2017م لتكون رافدا مهما لتنمية اعمال البنك ولتعزيز مكانته السوقية وتحقيق أقصى درجات الرضا والوفاء بالاحتياجات للعملاء وتحقيق اعلى العوائد لمساهمي البنك.

قطاع الخزينة:

خلال العام 2016م، دخل قطاع الخزينة في عمليات استثمار متعددة سواء من خلال الدخول في أسواق رأس المال أو المشاركة في المحافظ الاستثمارية المحلية والدولية المتعددة، تمحورت حول توسيع مجالات الاستثمار طويل الأجل والعمل على زيادة وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية ورفع مستوى خدمة العملاء إضافة إلى إدارة المخاطر.

كما يقوم القطاع حالياً بإدارة عملياته من خلال العديد من المنتجات، كمنتج الاستثمار المباشر، وهو منتج إسلامي بديل عن الودائع التقليدية حيث تنفذ عمليات الاستثمار المباشر مع العملاء من خلال عمليات مرابحة عن طريق أسواق السلع العالمية. ويوفر ايضا منتجات صرف العملات الأجنبية الحال (SPOT)، وكذلك حساب البلاد، وهو حساب استثماري قائم على مبدأ المضاربة الموافقة للشريعة الإسلامية.

شركة البلاد للاستثمار :

تأسست شركة البلاد للاستثمار "البلاد المالية" عام 2007م بتصريح من قبل هيئة السوق المالية السعودية، ومقرها الرئيس في مدينة الرياض ويبلغ رأسمالها 200,000,000 ريال سعودي، و هي الذراع الاستثمارية للبنك.

تتمثل رؤيه البلاد المالية في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها، وتكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

تمارس البلاد المالية نشاطها بصورة مستقله في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات, كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الوساطة المالية والأوراق المالية والحفظ.

اهتمت الشركة منذ انطلاقتها بالتميز في أدائها المهني والحرص على توفير افضل الفرص الوظيفية للمواطنين، اذ قاربت نسبة الموظفين السعوديين فيها بنهاية العام 2016م حوالي 90 % .

خلال العام 2016م تم إضافة عدد من الخدمات المصرفية الاستثمارية كخدمات ترتيب الديون وإعادة هيكلتها، وخدمات الاندماج والاستحواذ، وخدمات الإدراج في السوق الموازية، بالإضافة إلى خدمات الاستشارات العقارية. كما قامت الشركة باستحداث إدارة خدمات الاوراق المالية لتقديم خدمات ومنتجات رائدة كخدمات حفظ الأصول للصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة، بالإضافة إلى تقديم خدمات حفظ أصول صناديق الأسهم المدرجة، وخدمات الصكوك (خدمات حملة الصكوك ومدير الدفعات)، وخدمات الاكتتابات عن طريق القيام بدور مدير للاكتتاب. كما تم اختيار نظام متطور ليساعد في رفع الإنتاجية وتقليل عامل الخطأ. مما أنعكس على تعزيز قاعدة العملاء، وخلال السنة المالية 2016م ارتفع حجم الأصول تحت الحفظ من 6.4 مليار ريال إلى 10.2 مليار ريال بنسبة قدرها 62% مقارنة بالعام الماضي 2015م. وتتويجاً لهذه التطورات حصلت البلاد المالية على رخصة لتقديم خدمة أمين الحفظ المستقل من تداول.

كما أطلقت "البلاد المالية" منتج التمويل بالهامش (المرابحة) بالتزامن مع اطلاق نظامها الآلي الذي سيتيح التمويل والتداول بالصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت والاستعداد وتهيئة النظام لبدء التداول في السوق الموازية حال اعتماده.

وتمكنت البلاد المالية خلال عام 2016م. من إنشاء ثلاثة صناديق عقارية جديدة ليرتفع عدد الصناديق العقارية من صندوق واحد إلى أربع صناديق عقارية.

كذلك تم تطوير نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، والذي يعد من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ بحيث يتيح لعملاء الشركة فتح الحسابات الاستثمارية والتمويل والتداول بالأسهم والصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت.

اولت البلاد المالية اهمية كبيرة لمسؤوليتها المجتمعية حيث قامت بتدشين قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسة في السوق المالية السعودية تلبي احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحلية والعالمية بالإضافة الى التقارير الاقتصادية عن الاقتصاد السعودي، كما تقوم إدارة الأبحاث بالشركة بعقد العديد من الندوات واللقاءات الاقتصادية في الغرف التجارية الرئيسية بهدف زيادة الوعي والثقافة الاقتصادية لاطلاع العموم على التغيرات الاقتصادية والتنظيمية في السوق السعودية.

ملخص للنتائج المالية لبنك البلاد وشركاته التابعة (المجموعة) كما في 31 ديسمبر 2016م:

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	18,343,093	22,537,142	11,480,857	227,406	1,304,093	53,892,591
مصاريف رأسمالية	53,956	973	(182)	869	51,190	106,806
إجمالي المطلوبات	25,620,006	8,180,533	9,436,781	15,932	3,318,534	46,571,786
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	525,058	990,957	247,173	9,283	-	1,772,471
العائد على الودائع و المطلوبات المالية	(79,554)	(12,862)	(241,195)	-	(29,015)	(362,626)
وعاء التمويل	31,505	(316,576)	151,489	-	133,582	-
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	477,009	661,519	157,467	9,283	104,567	1,409,845
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	823,661	134,288	94,492	83,662	47,862	1,183,965
إجمالي دخل العمليات	1,300,670	795,807	251,959	92,945	152,429	2,593,810
مخصص انخفاض خسائر التمويل، صافي	26,659	164,555	-	-	-	191,214
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	47,183	47,183
استهلاك	85,741	7,557	1,300	1,729	-	96,327
إجمالي مصاريف العمليات	1,209,845	405,446	58,736	61,822	48,938	1,784,787
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023
العائد الى:						
مساهمي البنك	90,825	390,361	193,223	31,123	102,191	807,723
الحصة غير المسيطرة عليها	-	-	-	-	1,300	1,300
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية وصندوق مكة للضيافة ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة".

المخاطر الحالية والمستقبلية:

قد يتعرض البنك خلال أنشطته إلى مخاطر حالية ومستقبلية، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعة إدارة المخاطر بالبنك المسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات وأمن المعلومات، والالتزام بمتطلبات لجنه بازل، وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 29 إلى 31 باعتبارها مكملة لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص اهمها فيما يلي:

استمرت مجموعة إدارة المخاطر خلال العام 2016م في العمل بما يسهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتحقيق التطبيقات والممارسات السليمة والتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر على ثلاثة ركائز، هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مجموعات و قطاعات الأعمال بالبنك، وذلك بناءً على تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات لجنة بازل.

لدى البنك أُطر عمل لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات ومخاطر السوق. كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتوائم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية:

أ) **مخاطر الائتمان:** تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، نظرا لتعرضه لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية و الاستثمارية، وينقسم عمل مخاطر الائتمان إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

- **قياس درجة المخاطر الائتمانية:** يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم البنك نظام تقييم متطور معد للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وعملاء المصرفية الخاصة وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء حيث يستخدم البنك نماذج تقييم خاصة بتقييم عملاء المنشآت المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بخلاف النموذج المخصص لتقييم عملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة.
- **مخففات وضوابط مخاطر الائتمان:** يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق هو عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات التمويلية، وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات لقاء التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلية للتنفيذ، حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك أو الرهن / التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية، إضافة إلى التنازل المؤيد عن عوائد المشاريع في حال تمويل مشاريع محددة كذلك وجود كفالة لقاء التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث. علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويليه تتضمن تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة العمل على عدم وجود تركز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.
- **الرقابة والتقارير:** يتم اجراء مراجعة ائتمانية سنوية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع عملاء الشركات والمصرفية الخاصة الحاصلين على تمويل للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويلي وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام.

يتم اعتبار وتصنيف عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف تقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده.

يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها عند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات، كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتوياً على تحليل للتركزات الائتمانية وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

- **مخاطر السوق: تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تتعرض له معظم أنشطة البنوك**، حيث أن التذبذب في أسعار هوامش الارباح والعملات يؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية ينتج عنها ارباح أو خسائر للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التغيير المفاجئ والمرتفع في أسعارها قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدرة البنك التمويلية. وتشتمل مخاطر السوق على عدة انواع من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي كالتالي:- **مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح:** وتعرف مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغيرات في اسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغيرات في الاسعار إما بسبب تحركات السوق عموما، أو بسبب المصدر / اسباب معينة للمقترض. **ومخاطر العملات الأجنبية:** وهو الخطر الناتج عن تأثير التقلبات في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك. **ومخاطر الاستثمار في الأسهم:** وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الاسهم وبالتالي التأثير على ربحية البنك وحقوق المساهمين. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك، وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى: **محافظ المتاجرة**: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الاجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الاجنبية. **ومحافظ لغير اغراض المتاجرة**: وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير اغراض المتاجرة في المقام الاول بسبب عدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغير في الاسعار مع تنفيذ عمليات إعادة الاستثمار.

ب) **مخاطر السيولة :** تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معين بصفة خاصة، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالية عدم قدرة البنك على تلبية متطلبات التمويل بتكلفة معقولة (مخاطر تمويل السيولة)، أو عدم القدرة على تصفية مراكزه بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السوق).

- **حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة:** تعمل إدارة مخاطر السوق على وضع الحدود والرقابة لمدى الالتزام بها وذلك من خلال تطبيق السياسات والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق على المستوى الاستراتيجي بموجب المهام والمسئوليات الموكلة لها. كما أنه يتم تعيين حدود المحافظ والمنتجات وأنواع المخاطر استناداً إلى حجم السيولة في السوق والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها وتحليل العمليات المنفذة والحد المستخدم من الحدود.

تصنف إدارة مخاطر السوق على أنها إدارة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تنفيذ سياسات مخاطر السوق بفاعلية، كما أنها مسئولة عن تطوير أساليب ومنهجيات إدارة مخاطر السوق في البنك وآليات القياس والافتراضات السلوكية للسيولة والاستثمار، والابلاغ فوراً عن أي تجاوزات للحدود المقررة إلى الإدارة العليا وفق آليات وإجراءات صارمة موافق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الابلاغ عن التعرض لمخاطر السوق وتجاوزات الحدود بانتظام إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

عمل البنك على تنويع مصادر التمويل بهدف الحد من التعرض لمخاطر السيولة مما يقلل من درجة التركز والحفاظ على مستوى مقبول من الاصول القابلة للتسييل، بالإضافة إلى وضع عدد من السياسات والمعايير لإدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير خطة طوارئ بما يتماشى مع افضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة. كما تتم مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري وتخضع لموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. كما توجد عناصر رقابة إضافية غالباً ما تعمل على المحافظة على مستوى التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة الجاهزية في حال وقوع احداث عكسية مثل (اختبارات التحمل وإجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة) حيث يؤدى الحصول على نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري إلى تحديد تأثير التغيرات في معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وعوامل المخاطر الأخرى على الربحية وكفاية رأس المال للبنك والسيولة، وترسل نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتقييم الاثر المالي المحتمل في حالة حدوث احداث استثنائية.

ج) **مخاطر العمليات:** تُعرف مخاطر العمليات بمخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم التقنية أو الاحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة. فمخاطر العمليات هي مخاطر ملازمة ومتأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات ونظم البنك التقنية, والتي تنتج عن عوامل داخلية

بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تنشأ من عوامل خارجية، ومراعاة لذلك ، انتهج بنك البلاد استراتيجية تعتمد على المشاركة الفعالة من الادارة التنفيذية في إدارة هذا النوع من المخاطر لما لها من تأثير على مختلف أنشطة البنك، حيث يسعى البنك باستمرار للعمل على الحد من تأثيرات مخاطر العمليات لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وذلك من خلال:

- تحليل وتقييم الاهداف والانشطة الفرعية والعمل على تخفيض التعرض لمخاطر العمليات.
- التعرف على مخاطر العمليات في المنتجات القائمة والجديدة وأنشطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات التالية: حصر الخسائر التشغيلية بهدف التعرف على الفجوات الرقابية التي أدت إلى تلك الخسائر والعمل على وضع الاجراءات التصحيحية للحد من تكرار حدوثها مستقبلا، وتقييم المخاطر الملازمة والمتأصلة في أنشطة البنك المختلفة والعناصر الرقابية الموجودة لمعالجة تلك المخاطر، وجمع مؤشرات المخاطر الرئيسية بهدف متابعة ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات كوسيلة انذار أولي قبل حدوث الخطر.
- المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- التقييم المستقل والمستمر للعناصر الرقابية، والسياسات، والإجراءات وأداء أنشطة البنك.
- الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالتقارير الدورية عن نتائج تقييم المخاطر والخسائر التشغيلية التي تعرض لها البنك والاجراءات التصحيحية لها.

الالتزام بالأنظمة والقوانين:

يتخذ بنك البلاد من الالتزام بالأنظمة والقواعد القانونية والأخلاقية والمهنية ركيزة أساسية لتوجهاته وصنع سياساته وخططته وقراراته الاستراتيجية، إذ يلتزم البنك بكافة الأنظمة واللوائح والضوابط ذات الصلة وكل ما يصدر من الجهات التنظيمية والرقابية، كمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار وغيرها، فضلا عما تتضمنه المعايير الدولية المعتمدة ذات العلاقة.
كما يحرص قطاع الالتزام بالبنك على تطوير أدواته وصقل إمكانياته من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة التي تساهم في القضاء على جميع العمليات غير الشرعية والتأكد من التزام البنك بجميع الأنظمة ذات الصلة وتعليمات ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، وبشكل خاص، رفع كفاءة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشاركة في تدريب وتوعية موظفي البنك بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعيه ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، وتهدف إلى تقديم تأكيدات معقولة للجنة المراجعة والإدارة العليا للبنك حول مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تطبيق اسلوب منهجي مُنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويتّبع قطاع المراجعة الداخلية منهجية المراجعة المبنية على المخاطر في عمليات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة، كما يقوم بمتابعة تصحيح الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة للتأكد من تنفيذها حسب الجدول الزمني والاجراءات المُحددة لضمان سلامة ضوابط الرقابة الداخلية. ويعتمد قطاع المراجعة الداخلية على التطوير المستمر لموظفيه من أجل الارتقاء بمستوى قدراتهم. كما يتحقق القطاع من تطبيق معايير المراجعة الداخلية من خلال برنامج ضمان الجودة الذي يغطي كافة أنشطة المراجعة الداخلية.

نظام الرقابة الداخلية:

تُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال، يتضمن سياسات وإجراءات وعمليات تم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

عليه تم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية على النحو المُوصي به من قِبل الجهات التنظيمية والرقابية يبدأ بالإطار العام للحوكمة في البنك والذي يحدد الأدوار والمسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة واللجان المُنبثقة منه وكذلك اللجان الإدارية الأخرى بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى البنك. كما تقوم جميع مجموعات وقطاعات وإدارات البنك ببذل جهود متضافرة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المُستمرة للسياسات والإجراءات للحد من أي تجاوزات ولمنع وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى الأعمال الرقابية التي تقوم بها مجموعة المخاطر وقطاع الالتزام، تُعتبر المراجعة الداخلية خط دفاع مُستقل عن الإدارة التنفيذية، ويدخل ضمن نطاق عملها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات. كما يتم رفع تقارير المراجعة التي تتضمن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإجراءات التصحيحية إلى لجنة المراجعة وإلى الإدارة التنفيذية العليا. وتقوم لجنة المراجعة بمراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر وحماية مصالح البنك.

بناءً على نتائج التقييم المُستمر للرقابة الداخلية خلال العام 2016م، فإن إدارة البنك ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً كافٍ ويعمل بشكل فعال ويتم مراقبته بصورة منتظمة، ومع ذلك تسعى الإدارة باستمرار إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية. ويرى مجلس الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية صُمم بشكل كافٍ ونفذ بفاعلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك للعام 2016م، ويأتي هذا بناءً على التأكيدات المعقولة لدى المجلس عن سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً في هذا الصدد.

الهيئة الشرعية:

انطلاقاً من نهج بنك البلاد المبني على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، اختارت الجمعية العامة للبنك أعضاء الهيئة الشرعية ووافقت على لائحتها التي تنص على استقلالها عن البنك، وأبرز ما جاء في هذه اللائحة ما يأتي:

1. لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد موافقة الهيئة الشرعية.
2. قرارات الهيئة الشرعية ملزمة للبنك بجميع إداراته وشركاته التابعة.
3. تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية.
4. تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية.

تتكون **الهيئة الشرعية** من ستة أعضاء من أهل العلم والاختصاص المتمكنين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، وهم:

1	معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع	(رئيسًا)
2	معالي الشيخ أ. د. عبدالله بن محمد المطلق	(نائبًا)
3	فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن موسى العمار	(عضوًا)
4	فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي	(عضوًا)
5	فضيلة الشيخ أ. د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان	(عضوًا)
6	فضيلة الشيخ أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي	(عضوًا)

وينبثق من الهيئة الشرعية لجنة تحضيرية تتكون من بعض أصحاب الفضيلة اعضاء الهيئة الشرعية، وتمارس اللجنة التحضيرية الصلاحيات الممنوحة لها من الهيئة الشرعية، ولها مهام عدة من أبرزها: دراسة الموضوعات الواردة من البنك تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية للبت فيها، ودراسة الاستفسارات الشرعية المتعلقة بالأمور المالية والمصرفية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها، ودراسة

الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها. وقد عقد في عام 2016م، ستة (6) اجتماعات للهيئة الشرعية، وثلاث وعشرون (23) اجتماعًا للجنة التحضيرية.

ويعمل قطاع الشرعية بالبنك -من خلال إدارة الدراسات والبحوث الشرعية- بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك والمشاركة في تطوير المنتجات البنكية الإسلامية وإجازتها, إذ تعد هذه الإدارة بمثابة حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تساهم في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك. كما تعمل إدارة الرقابة الشرعية بالقطاع على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع أعمال البنك بشكل دوري.

التمويل والصكوك المصدرة

يقوم البنك في سياق تعاملاته الطبيعية بتبادل التمويل مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي.

بتاريخ 30 اغسطس 2016م ، أصدر البنك 2,000 شهادة صكوك معززة لرأس المال بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، تستحق الدفع بشكل ربع سنوي وذلك في 29 فبراير و 30 مايو و30 اغسطس و 30 نوفمبر من كل سنة حتى تاريخ 30 اغسطس 2026م، وهو التاريخ الذي تستحق فيه هذه الصكوك.

يحق للبنك ممارسة خيار الاسترداد في 30 اغسطس 2021م أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها، كما يمكن استرداد الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار الآنفة الذكر. علما أن البنك لم يتعثر في سداد دفعات (الارباح) المستحقة خلال السنة.

زيادة رأس مال البنك

تمت الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2016م على اصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل خمسة اسهم مملوكة مما أدى الى زيادة رأس مال البنك من 5,000 مليون ريال سعودي الى 6,000 مليون ريال سعودي، وذلك برسملة مبلغ قدره 468 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة، وتحويل مبلغ قدرة 532 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الاشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة من 500 مليون سهم الى 600 مليون سهم.

تمت الموافقة من قبل المساهمين على اصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل اربعة أسهم مملوكة في الجمعية العامة غير العادية التي تم عقدها بتاريخ 14 ابريل 2015م بغرض زيادة رأسمال البنك من 4,000 مليون ريال سعودي الى 5,000 مليون ريال سعودي . تم اصدار الاسهم المجانية وذلك برسملة مبلغ قدرة 995.6 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاه، وتحويل مبلغ قدره 4.4 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الاشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة بعد اصدار الأسهم المجانية من 400 مليون سهم الى 500 مليون سهم.

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للاثنا عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر 2016م و 2015م وذلك بقسمة صافي دخل الفترتين على عدد الأسهم البالغة 600 مليون سهم بأثر رجعي لإظهار أثر الزيادة في عدد الأسهم بنتيجة قرار منح الأسهم المجانية.

سياسة توزيع الأرباح:

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
2. يرحل ما لا يقل عن (25%) خمسة وعشرون بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي و الزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (3,2,1) على النحو الذي يوصي به مجلس الإدارة و تقره الجمعية العامة.

في ديسمبر 2016م أوصى مجلس الادارة بدفع توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 300 مليون ريال سعودي (0.5 للسهم الواحد). وستعرض هذه التوصية على الجمعية العامة في اجتماعها القادم.

التفاصيل	2016 بملايين الريالات
صافي دخل السنة العائد الى مساهمي البنك	808
المحول للاحتياطي النظامي	202
الزكاة المحولة من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطيات الأخرى *	144
توزيعات أرباح نقدية مقترحة	300

* تمثل الزكاة المدفوعة من البنك نيابة عن المساهمين لأعوام سابقه.

مجلس الإدارة:

يتشكل مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 1437/07/04هـ، الموافق 2016/04/11م، لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ 1437/04/10هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2016/04/17م وتنتهي بتاريخ 1440/08/12هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2019/04/16م.

اسماء و صفات أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	المنصب	الصفة
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو	مستقل
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
5	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو	غير تنفيذي
6	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقبرن	عضو	غير تنفيذي
7	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	عضو	مستقل
8	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	عضو	مستقل
9	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	عضو	غير تنفيذي
10	الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	عضو	مستقل
11	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي

الملاك الرئيسيون :

الملاك الرئيسيون للبنك هم الملاك الذين يمتلك كل منهم 5% فأكثر من الأسهم كما هو بنهاية تداول (2016/12/31م) كما يلي:

م	اسم المساهم	النسبة(%)
1	شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده	19.10
2	شركة عبدالله ابراهيم السبيعي الاستثمارية	11.14
3	خالد عبدالرحمن صالح الراجحي	10.55
4	عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6.57
5	محمد صالح حمزه صيرفي	5.09

اعتمد البنك في رصد البيانات أعلاه على سجلات البنك لدى السوق المالية السعودية (تداول) بنهاية تداول 2016/12/31م.

الجمعيات العامة المنعقدة خلال العام 2016م

عقد بنك البلاد جمعية واحدة لمساهميه خلال العام المالي 2016م، وهي الجمعية العامة غير العادية السابعة المنعقدة بتاريخ 4 رجب 1437هـ الموافق 11 أبريل 2016م، والتي ضمنت زيادة راس مالك البنك من (5,000) مليون ريال سعودي ليصبح (6,000) مليون ريال سعودي وذلك من خلال منح سهم واحد مجاني مقابل كل (5) اسهم قائمة، كما تضمنت انتخاب مجلس الإدارة في دورته الحالية.

سجل حضور اعضاء مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية السابعة:

الاسم	الحضور
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓
المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	اعتذر
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓
المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓
الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	اعتذر

سجل حضور اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات الدورة السابقة للمجلس المنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام 2016م.

	تاريخ انعقاد الاجتماع		
الاسم	2016/01/01م	2016/02/08م	2016/04/11م
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	X	✓	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓	✓	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓
المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	✓	✓	X
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓
المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	✓	X	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓
الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	✓	X	X

حضر	✓
اعتذر	X

تعزيزاً لدوره، فقد اجتمع مجلس الإدارة في دورته الحالية (6) مرات خلال عام 2016م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

	تاريخ انعقاد الاجتماع					
الاسم	2016/04/17م	2016/06/09م	2016/06/22م	2016/09/05م	2016/12/18م	2016/12/28م
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	✓	✓	X	✓	X	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس / عمر بن صالح بابكر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	✓	✓	X	✓	✓	✓
الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	X	✓	✓

حضر	✓
اعتذر	X

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة الأخرى:

اسم العضو	اسم الشركة	الصفة
الدكتور/ عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	عضو مجلس الإدارة
	شركة محمد عبدالعزيز الراجحي وأولاده - الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة
	شركه محمد ابراهيم السبيعي واولاده للاستثمار (ماسك)	عضو مجلس الإدارة
	شركة مجموعة العبيكان للاستثمار	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	شركة دور للضيافة	عضو مجلس اداره
	شركة مشاريع الأرجان	عضو مجلس الإدارة
	شركة أكوان العقارية	عضو مجلس الإدارة
	شركه محمد ابراهيم السبيعي واولاده للاستثمار (ماسك)	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة ديار الخيال للتطوير العقاري	رئيس مجلس المديرين / شريك
الأستاذ/ فهد بن عبدالله بن دخيل	شركة البلاد المالية	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ عمر بن صالح بابكر	الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	عضو مجلس الإدارة
	شركة شرق آسيا للاستثمار الزراعي	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	شركة البلاد المالية	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم	شركة صافولا	عضو مجلس الادارة
	شركة جرير	عضو مجلس الادارة
	شركة دور للضيافة	عضو مجلس الادارة
	شركة دلة الصحية	عضو مجلس الادارة
	شركة عبداللطيف العيسى	عضو مجلس الادارة
	شركة فهد عبدالله القاسم وابناءه	رئيس مجلس الادارة / شريك
	الشركة السعودية للضيافة التراثية	عضو مجلس إدارة (ممثل لشركة دور)
	شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه	عضو مجلس إدارة
	شركة ناقل	عضو مجلس إدارة (ممثل للبريد السعودي)
	شركة ركين نجد الدولية	عضو مجلس إدارة / شريك

الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	شركة الاسمنت السعودية	رئيس مجلس الإدارة
	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء"	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الاستثمار عضو اللجنة التنفيذية
	شركة تكوين المتطورة للصناعات	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
	شركة تنامي العربية	عضو مجلس الإدارة
	شركة البلاد المالية	عضو مجلس الإدارة

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2016م مقارنة بنهاية ديسمبر 2015م:

م	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2016*	ديسمبر 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,999	1,666	333	%20
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي (ومن يعول)	2,064,842	1,720,702	344,140	%20
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	2,400	0	2,400	%100
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	3,998	3,332	666	%20
5	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	1,500	1,250	250	%20
6	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن (ومن يعول)	959,880	758,066	201,814	%26.6
7	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	1,500	1,250	250	%20
8	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	1,900,989	0	1,900,989	%100
9	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	659,210	414,823	244,387	%58.9
10	الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	1,440	0	1,440	%100
11	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	63,277,420	44,451,564	18,825,856	%42.4

*يعود سبب ارتفاع أغلبية عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة لتوزيع اسهم منحه نتيجة لزيادة رأس مال البنك خلال العام 2016م.

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر:

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2016م مقارنة بنهاية ديسمبر 2015م:

م	الاسم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير
1	الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	64,766	-	64,766	%100
2	الأستاذ/ مصدق اعجاز	4,806	-	4,806	%100
3	الأستاذ/ جوهر اقبال شيخ	4,981	-	4,981	%100
	إجمالي عدد الأسهم	**74,591**	**-**	**74,591**	**%100**

المكافآت والتعويضات

تُحدد المكافآت والتعويضات وعملية الافصاح عنها بناء على ما جاء بنظام الشركات وفق ما تقضي به "الضوابط والاجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة بتاريخ 2016/10/17م والمحدثة بتاريخ 2017/2/24م" بوجوب الافصاح عن سياسات المكافآت وآليات تحديدها، وقواعد ومبادئ ولوائح مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية ذات الصلة.

كما يلتزم البنك بما جاء بسياسة الافصاح الخاصة به تحت بند مستلزمات الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة بالفقرة (11-4-2-4-31) وفيما يلي عرض لآلية تحديد المكافآت والبدلات لأعضاء المجلس ولجانه، وتفاصيل ما تقاضاه أعضاء المجلس ولجانه وكبار التنفيذيين:

تحديد ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة من مكافآت وبدلات تعويضات أخرى:

بيان المبلغ (بالآلف)	أعضاء مجلس الإدارة	رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية	رؤساء اللجان التابعة للمجلس	أعضاء مجلس الإدارة المشاركين بعضوية باقي لجان المجلس	الأعضاء الخارجيين للجان المجلس
المكافاة الثابتة	360	140	140		120
بدل حضور الجلسات	3	5	3	3	3
أخرى	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور الاجتماعات وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات لفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة

- في حالة رئاسة عضو المجلس لأكثر من لجنة يحصل رئيس اللجنة فقط على مبلغ اجمالي قدره (140) ألف ريال.
- في حال غياب أي عضو من أعضاء اللجان الخارجيين عن حضور اجتماعات اللجنة المعنية يتم خصم مبلغ من مكافأته السنوية يتناسب مع نسبة غيابه.

تفاصيل المكافآت والرواتب والبدلات والتعويضات الأخرى المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

البيان بآلاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	-	13,132
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	3,125	2,355	9,894
الإجمالي	3,125	2,355	**23,026**

لجان المجلس :

تمارس لجان مجلس الإدارة مهامها ومسئولياتها بناء على وثائق حوكمة معتمدة من قبل مجلس الإدارة -أو الجمعية العامة حسب الأحوال- تحدد صلاحيتها وإجراءات عملها، تم تشكيل هذه اللجان لفترة ثلاث سنوات مع تشكيل مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 1437/04/10هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2016/04/17م وحتى بتاريخ 1440/08/12هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2019/04/16م.

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد خمسة لجان منبثقه من المجلس، تم تشكيل عضويتها من قبل أعضاء المجلس واعضاء مستقلين من خارج البنك من ذوي الخبرات والتخصصات وعضو تنفيذي، وهي على النحو التالي:

اللجنة التنفيذية:

تتمثل مسئوليات اللجنة بضمان فعالية عملية اتخاذ القرار على أعلى المستويات لتحقيق أهداف البنك بكل مرونة ووفق الجدول الزمني المقرر لها و مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته وتفعيل دوره في تعزيز ومتابعة وتنفيذ استراتيجية البنك بما يدعم فعالية الأداء ومراجعة ومراقبة أعمال البنك بصفة منتظمة وعمل التوصيات اللازمة، كما أن اللجنة مسئولة في الوقت ذاته عن بحث القضايا التي في حاجة إلى مراجعة متعمقة ودراسة مفصلة قبل عرضها على المجلس للبت فيها وإصدار قرار نهائي بشأنها، بالإضافة إلى أي مهام أخرى توكل إليها أو تكلف بها من قبل مجلس الإدارة.

اجتمعت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (4) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (6) اعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين بما فيهم رئيس اللجنة و الرئيس التنفيذي للبنك ، وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	4
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
3	الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
4	الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
5	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
6	الاستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	الرئيس التنفيذي (السابق) – عضو اللجنة حتى شهر مارس 2016	3
7	(*) الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	الرئيس التنفيذي (الحالي) – عضو اللجنة بداية من شهر مارس 2016م	1

(*) اكمل الرئيس التنفيذي الحالي للبنك الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان ما تبقى من الدورة السابقة للجنة بعد استقالة الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر الرئيس التنفيذي السابق.

بعد أن قام مجلس الإدارة في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها اللجنة التنفيذية، فقد عقدت اللجنة (10) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، وتتكون الدورة الحالية للجنة من ستة أعضاء خمسة منهم غير تنفيذي وواحد تنفيذي وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	9
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الادارة – عضو اللجنة	8
3	الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	7
4	الأستاذ/ فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	10
5	الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	9
6	الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة	9

لجنة الترشيح والمكافآت:

تتمثل مسئولية اللجنة في المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة واللجان التابعة له ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة والضعف بالأعضاء وتقديم الاقتراحات للتغلب عليها والرفع لمجلس الإدارة بتوصياتها بهذا الخصوص وبخصوص المرشحين لعضوية المجلس ولجانه والمؤهلات والخبرات المناسبة للعضوية، والتحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بصورة منتظمة والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين بالمجلس والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة وكما تتولى اللجنة مسئولية دراسة وضع وتطوير وتحديث واقتراح السياسات المتعلقة بمكافآت وحوافز أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية وكذا سياسة الإحلال لأعضاء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية ومتابعة الأمور المتعلقة بهيكل الوظائف والموارد البشرية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بهذه الأمور.

وقد عقدت لجنة الترشيح و المكافآت (6) اجتماعات خلال عام 2016م على النحو التالي:

- عقدت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (5) اعضاء، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارج البنك وعضو تنفيذي، وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
3	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
4	الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل من خارج المجلس	2
5	الدكتور/ فهد بن موسى الزهراني	تنفيذي – عضو اللجنة	3

- عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، بعد أن قام مجلس الإدارة -في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م - بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة الترشيح والمكافآت، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (5) اعضاء، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضوين من خارج المجلس والبنك، وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
3	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
4	الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل من خارج المجلس	2
5	الأستاذ/ بشار بن زكريا المشعل	عضو مستقل من خارج المجلس	2

لجنة المخاطر

يتمثل الغرض الرئيس من لجنة المخاطر في تقديم النصح والاستشارة للمجلس بشأن الخطط والاستراتيجيات الكلية الحالية والمستقبلية المتعلقة بقابلية البنك وقدرته على تحمل المخاطر، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية للبنك لهذه الخطط والاستراتيجيات بصفة عامة كما تعمل على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على كافة الأنشطة والقرارات المتعلقة بمجموعة إدارة المخاطر في البنك المتمثلة في مخاطر السوق والائتمان ومخاطر الاستثمار والمالية والتشغيل ومخاطر السيولة والسمعة، هذا بالإضافة إلى أي مهام أو مسؤوليات قد تسند لها من مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع مهام ومسؤوليات لجان المجلس الأخرى.

كما تتمثل مسئولية اللجنة بالأشراف على مستوى المخاطر في البنك لضمان العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة والتأكد من أن البنك لديه السياسات والإجراءات الكافية والمعتمدة من جهات الصلاحية، ومراجعة السياسات الداخلية للبنك المتعلقة بالمخاطر وعرضها على مجلس الادارة للمصادقة واعتماد توزيع مقدار مخاطر الائتمان المقبولة والوفاء بالمسؤوليات الائتمانية وكافة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة والمراجعة والتقييم الدوري لحدود المخاطر ومخاطر المنتجات الجديدة والتأكد من الالتزام بتعليمات الجهات التنظيمية وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة.

اجتمعت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، اجتماعين انعقدت خلال الربع الأول من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (3) اعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وعضو مستقل من خارج البنك. وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	2
2	الدكتور/ ابراهيم بن عبدالرحمن البراك	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	2
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو مستقل من خارج المجلس	2

بعد أن قام مجلس الإدارة في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة المخاطر، فقد عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (3) أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وعضو مستقل من خارج البنك. وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	3
2	لأستاذ /فهد بن عبدالله القاسم	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	2
3	الأستاذ/ محمد بن سليمان الحجيلان	عضو مستقل من خارج المجلس	3

لجنة الالتزام والحكومة:

تتمثل مسئولية اللجنة بالأشراف وتدعيم والحفاظ على تطبيق اعلى معايير الحوكمة وذلك من خلال قيامها نيابة عن مجلس الإدارة، بالتأكد من اتباع ممارسات الحوكمة السليمة في جميع الانشطة التي يقوم بها البنك.

تتحمل اللجنة مسئولية ضمان التزام البنك بجميع التشريعات والانظمة والقوانين والمعايير والقواعد السعودية والدولية المعتمدة ذات العلاقة بأنشطته، واجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والآليات ذات الصلة، ومراجعة لوائح اللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوصها ومراقبة وضمان امتلاك البنك آليات كافية للتعرف على حالات تعارض المصالح في كافة المعاملات والانشطة التشغيلية. كما تعتمد اللجنة برنامج قطاع الالتزام السنوي والتقرير السنوي المقدم للجهات الرقابية، ومتابعة كفاية وفاعلية واستقلالية قطاع الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ سياسة ودليل الالتزام. ومراجعة تقارير الالتزام الدورية والسنوية وضمان التصحيح الفعال لأية فجوات أو مخالفات يتم رصدها أو تحديدها.

وفي سبيل أدائها للدور المنوط بها عقدت اللجنة أربعة (4)اجتماعات خلال عام 2016م:

وتتكون الدورة الحالية للجنة الالتزام والحوكمة من (3) أعضاء، عضو واحد من اعضاء مجلس الإدارة وعضوين مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	4
2	الاستاذ/ أديب بن محمد ابانمي	عضو مستقل من خارج المجلس	4
3	الاستاذ/ عبدالفتاح بن ابراهيم الطويل	عضو مستقل من خارج المجلس	4

لجنة المراجعة:

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة خطة وإجراءات وتقارير المراجعة والإجراءات التصحيحية وترشيح المراجعين الخارجيين للبنك وتحديد أتعابهم والإشراف على نشاطاتهم ومراجعة خطة عملهم ومراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية ومناقشة وإقرار القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة السياسات المحاسبية المُتبعة من قِبل البنك وتقييم مدى تطبيق ضوابط الرقابة عليها والإشراف على المشاريع الخاصة ومراجعة التقارير الإدارية ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة ومراجعة دقة الإجراءات المتعلقة بعملية الإفصاحات المالية وكافة الأعمال الرقابية الأخرى التي تقع تحت مسؤولية اللجنة وفق ما نص عليه في ملحق دليل الحوكمة للبنك.

- عقدت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (4) اعضاء، رئيس اللجنة وهو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء من خارج المجلس من ذوي الاختصاص وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	الحضور
1	الاستاذ / أحمد عبدالرحمن الحصان	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الدكتور / أحمد عبدالله المغامس	عضو مستقل من خارج المجلس	3
3	الأستاذ/ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل من خارج المجلس	3
4	الأستاذ / يوسف أحمد البورشيد	عضو مستقل من خارج المجلس	3

- عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، بعد أن قام مجلس الإدارة -في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م - بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة المراجعة، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (4) اعضاء، رئيس اللجنة وهو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء من خارج المجلس من ذوي الاختصاص وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	الحضور
1	الاستاذ / أحمد عبدالرحمن الحصان	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	4
2	الدكتور / أحمد عبدالله المغامس	عضو مستقل من خارج المجلس	4
3	الأستاذ/ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل من خارج المجلس	4
4	الأستاذ / حمد بن محمد الكنهل	عضو مستقل من خارج المجلس	4

العقوبات المفروضة على البنك و شركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية:

خلال العام 2016م، تم فرض غرامات مالية على البنك والشركات التابعة له ناتجة عن الأعمال التشغيلية وقد تمت معالجتها.

فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الإشرافية:

(ملايين الريالات السعودية)

الجهات الإشرافية	عدد الغرامات	مجموع مبلغ الغرامات (ملايين الريالات السعودية)
مؤسسة النقد العربي السعودي	14	2
وزارة الشئون البلدية و القروية والهيئة العامة للطيران المدني	149	1

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
1	عقد ايجار موقع جهاز صراف آلي - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2015/07/03م إلى 2025/07/02م	100,000
2	عقد ايجار مركز انجاز فرع الخالدية الجنوبية – مدينة الدمام، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2016/12/05م إلى 2026/12/04م	174,790
3	عقد ايجار مركز انجاز الصناعية الثانية - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2016/04/06م إلى 2026/04/05م	472,000
4	عقد ايجار المعرض رقم (2) بالدور الأرضي و المكتبين رقم (103)، (104)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن	من 2013/01/01م إلى 2017/12/31م	2,376,000
5	عقد ايجار المكتبين رقم (101)، (102)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن	من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م	1,168,200
6	عقد ايجار مركز انجاز – محافظة الخفجي، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن صالح الراجحي.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالرحمن الراجحي	من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م	150,000
7	عقود ايجارات عدد (26) موقع اجهزة صراف آلي في بعض مدن المملكة، والعائدة ملكيتها لشركة المراكز العربية المحدودة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن سليمان الجاسر - (لكونه الرئيس التنفيذي لشركة المراكز العربية)	من 2013/07/09م إلى 2018/05/15م	2,792,400
8	عقد ايجار موقع فرع البلاد العقربية – مدينة الخبر، عائدة ملكيته لشركة عبدالله ابراهيم السبيعي العقارية.	عضو مجلس الإدارة السابق خالد بن عبدالله السبيعي خلال فترة عضويته من 2016/01/01م وحتى 2016/04/16م.	من 2014/11/13م إلى 2024/11/12م	2,090,600
9	عقد ايجار موقع فرع البلاد سلطانة - المدينة المنورة، عائد ملكيته لعبدالله بن إبراهيم بن محمد السبيعي.	عضو مجلس الإدارة السابق خالد بن عبدالله السبيعي خلال فترة عضويته من 2016/01/01م وحتى 2016/04/16م.	من 2005/04/01م إلى 2017/03/31م	650,000
10	عقد ايجار مركز انجاز الرئيسي - مدينة ينبع، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2015/08/09م إلى 2025/08/08م	180,000

11	عقد ايجار فرع البلاد الخبيب - مدينة بريدة، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2015/06/01م إلى 2025/05/31م	400,000
12	عقد ايجار فرع البلاد الرئيسي - مدينة الدمام، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2010/09/15م إلى 2025/09/14م	500,000

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة و تخضع تلك المعاملات للحدود المنصوص عليها في وثائق الحوكمة المعتمدة من مجلس الادارة والمتماشية لتعليمات لوائح الحوكمة ومبادئها الصادرة من الجهات الإشرافية كمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية .

من ناحية اخرى يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5٪ أو أكثر من رأسمال البنك المصدر ويقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الاشخاص، الذين لديهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والاشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م هي كما يلي:

أ- أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم و الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المجموعة :

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
تمويل	
بيع آجل	**1,126,699**
مشاركة	**16,376**
تعهدات والتزامات محتملة	
تعهدات والتزامات محتملة	**90,642**
ودائع	
تحت الطلب	**84,728**
حساب البلاد (مضاربة)	**2,611**
أخرى	**5,750**

ب- أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
تمويل	
بيع بالتقسيط	**9,381**
ودائع	
تحت الطلب	**5,707**
حساب البلاد (مضاربة)	**5,326**

ج- صناديق المجموعة الاستثمارية:

يمثل هذا البند أرصدة قائمة مع الصناديق الاستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	**196**
استثمارات	**47,164**

د- الإيرادات والمصاريف:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
الإيرادات	
الدخل من التمويل	**39,699**
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	**626**
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي - صناديق البلاد الاستثمارية	**11,790**
المصاريف	
حساب البلاد (مضاربة)	**16**
إيجارات مباني	**11,054**
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**5,480**

أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
الإيرادات	
الدخل من التمويل	**100**
المصاريف	
حساب البلاد (مضاربة)	**16**

فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
مزايا موظفين	**96,905**

كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية، وتقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي.

تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار ارشادات وأطر عمل لإعادة هيكلة رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م، ووفقاً لأطر عمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطرة الموحدة الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة.

الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	42,831,321
الموجودات المرجحة لمخاطر التشغيل	4,340,692
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	991,676
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	48,163,689
رأس المال الأساسي	**7,320,805**
رأس المال المساند	2,532,325
إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	**9,853,130**
نسبة كفاية رأس المال	
نسبة رأس المال الأساسي	15.20%
نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند	20.46%

وسائل التواصل مع المساهمين:

انطلاقاً من حرص البنك على تعزيز علاقته مع المساهمين وكافة المستثمرين والعملاء، وإيماناً منه بمبدأ الإفصاح والشفافية وأهمية المعلومات للمستثمرين يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ الحوكمة التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهميه، ويتّبع البنك في هذا لوائح و معايير وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات، ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك، كذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهميه والرد عليها، ويشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العامة السنوية التي تناقش أعمال البنك.

المصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المُصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابلغوا البنك بتلك الحقوق.

التنازل عن المصالح من قبل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين

- لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين يتم بموجبه التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.
- لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين يتم بموجبه التنازل عن حقوق في الأرباح.

المدفوعات النظامية المستحقة: **(ملايين الريالات السعودية)**

التفاصيل	2016
الزكاة الشرعية (1)	**25.0**
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2)	**6.2**

1- الزكاة الشرعية – سوف يقدم البنك الإقرار الزكوي للعام المالي 2016م، خلال الربع الأول من العام 2017م، ويتم دفع الزكاة المستحقة للعام المالي 2016م، والمقدرة بمبلغ 25 مليون ريال (2015: 20.6 مليون ريال) مع الإقرار الزكوي.

2- المستحقات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 6.2 مليون ريال (2015: 6.8 مليون ريال) يتم دفعها خلال شهر يناير 2017م.

الزكاة:

قدم البنك إقراراته الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل وسدد الزكاة عن السنوات المالية من 2006م حتى 2015م، خلال العام الحالي قام البنك بدفع فروقات زكوية بمبلغ وقدرة 58 مليون ريال سعودي بشان الربط الزكوي للعام، علماً بان البنك قدم اعتراضه على ذلك لدى ديوان المظالم .

استلم البنك الربوط الزكوية عن الأعوام من 2007م حتى 2014م، وقام البنك بالاعتراض على هذه الربوط الزكوية والإجراء الذي قامت به الهيئة العامة للزكاة والدخل، ولا زالت هذه الاعتراضات منظورة لدى اللجان المختصة .

لم يتم إجراء الربط الزكوي لعامي 2015م و 2016م من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل بعد.

الموارد البشرية والسعودة:

في نهاية عام 2016م بلغ عدد العاملين بالبنك 3,441 موظف ، مقارنة بـ 3,499 موظف بنهاية عام 2015م، وبلغت نسبة السعودة بالبنك كما هي بنهاية عام 2016م 83%من اجمالي الموظفين.

و إيمانا من البنك بأهمية رأس المال البشري، استمر قطاع الموارد البشرية خلال عام 2016م باستقطاب الكفاءات المؤهلة وتطويرها، حيث تم إعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية ودورات تطويرية لعموم موظفيه.

كما بلغ عددها الفرص التدريبية لموظفي البنك 3,259 فرصة تدريبية، ويتّبع قطاع الموارد البشرية من خلال إداراته المختصة تطبيق معايير احترافية وأخلاقية عالية.

مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء خدماتهم طبقًا لنظام العمل السعودي وتدرج ضمن المطلوبات الاخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

برنامج اسهم الموظفين:

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس منح أسهم (البرنامج) معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافآتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الاسهم ويتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق).

تظهر المصاريف التراكمية – التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق – المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة. يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذه الاسهم. المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

التفاصيل	2016
تاريخ المنح	21 يونيو 2016
تاريخ الاستحقاق	25٪ 1 يناير 2017 25٪ 1 يناير 2018 50٪ 1 يناير 2019
عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	483,477
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	24.07
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	11,637
فترة الاستحقاق	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة
طريقة السداد	أسهم

فيما يلي بياناً بالحركة في عدد الأسهم، لبرنامج أسهم الموظفين، خلال السنة:	2016
في بداية السنة	1,129,439
الأسهم الممنوحة خلال السنة	483,477
متنازل عنها	(332,598)
تم صرفها	(457,672)
في نهاية السنة	822,646

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.

الحوكمة والشفافية

يلتزم مجلس إدارة بنك البلاد بتقديم قيمة متنامية للمساهمين على المدى الطويل، ويثمن دور نظام حوكمة فعال في تحقيق النمو المستدام، ويتحقق ذلك من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية وترجمتها إلى برامج عمل ملائمة، والعمل على تحقيقها مع الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح.

بناء على متطلبات وقرارات الجهات الرقابية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) وهيئة السوق المالية (CMA) وادراكاً وايماناً من مجلس ادارة البنك وادارته التنفيذية بأهمية الحوكمة، فقد تم اعتماد وثائق الحوكمة للبنك ومن ضمنها دليل الحوكمة وملحقة ومجموعة من السياسات ذات العلاقة، بما يتوافق مع ما ورد بنظام الشركات ولوائح ومبادئ الحوكمة وكافة القواعد الصادرة عن الجهات الرقابية والتنظيمية ذات الصلة وكذلك النظام الاساس للبنك.

حوكمة البنك هي قواعد لقيادة البنك وتوجيهه تشتمل على آليات لتنظيم العلاقة بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمساهمين واصحاب المصالح حيث يتم تطبيق قواعد واجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتحقيق العدالة والشفافية في المالية وبيئة الاعمال.

تُبنى حوكمة البنك على أساس المعاملة العادلة القائمة على المساواة بين مصالح الأطراف المختلفة المعنية بما في ذلك المساهمين والإدارة والعملاء والموردين والجهات الحكومية (بما فيها الجهات الرقابية والتنظيمية)، وكافة عناصر المجتمع، ويشدد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بضوابط الحوكمة كوسيلة فعالة لتطوير مفاهيم الشفافية والنزاهة والرقابة الفعالة وتحقيق الأداء المهني الرفيع. مما يعزز ثقة أصحاب المصالح سالفي الذكر محلياً وإقليمياً ودوليا. ويوضح هذا التقرير مدى التزام البنك بأحكام وشروط حوكمة الشركات.

من أبرز ما تم في هذا الصدد خلال العام 2016م اعتماد مجلس إدارة البنك والجمعية العامة حسب الأحوال للتعديلات والتحديثات التي تمت على وثائق الحوكمة من لوائح وسياسات وأدلة، فضلاً عن الوثائق والسياسات المكملة لها بما يتفق مع أحدث القواعد الواردة بنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والمبادئ الرئيسة لحوكمة البنوك الصادر من مؤسسة النقد - التحديث الاول مارس 2014 م- ، وغيرها من القواعد ذات الصلة، ويقوم المجلس ولجانه بشكل مستمر بمتابعة الادارة التنفيذية للتأكد من التزامها بتطبيق جميع ما نص عليه بتلك اللوائح والسياسات والقواعد بشكل دائم وفعال.

الالتزام بلائحة حوكمة الشركات

يعمل مجلس إدارة البنك وفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية بتاريخ 12-11-2006م المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 16-3-2010م، بالإضافة إلى المبادئ الرئيسة لحكومة البنوك الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي - التحديث الاول مارس 2014م ، وكذلك دليل الحوكمة لبنك البلاد وملحقه وسياساته وكافة وثائقه.

وقد التزم البنك بتطبيق كافة بنود لائحة حوكمة الشركات سالفة الذكر الصادرة من هيئة السوق المالية باستثناء البنود التالية:

المادة	الفقرة	الفقرة	اسباب عدم التطبيق
السادسة (حقوق التصويت)	**د**	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يمكن للبنك إلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية بذلك
الثانية عشرة (تكوين مجلس الإدارة)	**ط**	لا يجوز للشخص ذوي الصفة الاعتبارية الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة – التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يوجد اشخاص ذوي صفة اعتبارية

اقرارات مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك يؤكد ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و نفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

تقرير مراجعو حسابات البنك

قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.

مراجعو الحسابات الخارجيون:

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1437هـ الموافق 11 أبريل 2016م، تم تعيين السادة/ مكتب برايس واتر هاوس كوبر ومكتب ارنست ويونغ وشركاهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك للعام المالي 2016م، أما بالنسبة للعام 2017م، فسوف يتم تعيين مراجعي الحسابات في اجتماع الجمعية العامة المقرر عقدها في مطلع الربع الثاني 2017م، بإذن الله.

في الختام يتشرف مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكافة منسوبي المجموعة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله - وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية- حفظه الله – ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله – والشكر موصول لوزارة المالية ووزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر المجلس أن يعرب عن شكره وتقديره لكافة مساهمي البنك وعملائه على دعمهم وثقتهم الغالية. كما يشكر سفراء وسفيرات البلاد على جهدهم الدائب والمخلص من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه المنشودة.